



ISSN: 2957-3874 (Print)

Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95>

مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي



الخلاف النحوي في إعراب الجمل التابعة وأثره في توجيه المعنى في كتاب سيبويه

م. د. رافع سماع علي حسين

وزارة التربية - مديرية تربية بابل : متوسطة الجواهري للبنين

“Grammatical Disagreement in the Parsing of Dependent Clauses and Its Impact on Meaning Interpretation in Sībawayh’s Kitāb”

Scientific title :RAFEA SAMAA Ali Hussein

Workplace: Ministry of Education-General doctorate OF Education in Babil: Intermediate School AL-Jawahri Boys.

rafeasa356@gmail.com

المخلص:

يتناول هذا البحث قضية الخلاف النحوي في إعراب الجمل التابعة وأثره في توجيه المعنى في كتاب سيبويه بوصفها من القضايا المحورية في الدرس النحوي العربي لما تتطوي عليه من تداخل واضح بين البنية التركيبية والدلالة السياقية وينطلق البحث من فرضية مفادها أن الخلاف النحوي لا يقتصر على كونه اختلافا شكليا في الإعراب بل يمثل اختلافا منهجيا وداليا يعكس تنوع الرؤى في فهم اللغة العربية ووظائفها التعبيرية وقد تم اختيار كتاب سيبويه نموذجا للدراسة لكونه المرجع الأساس الذي أرسى قواعد النحو العربي وفتح آفاقا واسعة للاجتهاد والخلاف في تفسير التراكم اللغوي. يعالج البحث مفهوم الجمل التابعة في الدرس النحوي ويعرض أنواعها وضوابط التبعية والفروق بين التبعية اللفظية والتبعية المعنوية ثم ينتقل إلى دراسة مظاهر الخلاف في إعراب الجملة الواقعة صفة والجملة الواقعة حالا والجملة الواقعة خبرا مع تحليل آراء النحاة ولا سيما البصريين وغيرهم وبيان الأسس المنهجية التي اعتمدوا عليها في توجيه هذه الجمل كما يبرز البحث موقف سيبويه من هذه القضايا ويكشف عن وعيه العميق بالعلاقة بين الإعراب والمعنى إذ كان يربط بين الوجه الإعرابي والسياق الدلالي ويجيز تعدد الأوجه متى أدى ذلك إلى تنوع دلالي معتبر تدعمه شواهد الاستعمال العربي. ويخلص البحث إلى أن اختلاف الإعراب في الجمل التابعة يترتب عليه اختلاف دلالي واضح يؤثر في فهم النصوص القرآنية والأدبية من حيث التخصيص والتقييد وبيان الهيئة وتقرير الحكم على جهة الثبوت أو التجدد كما يؤكد أن الخلاف النحوي لم يكن سببا في اضطراب القاعدة بل أسهم في إثراء الدرس اللغوي وأبرز مرونة اللغة العربية وقدرتها على استيعاب أكثر من توجيه في إطار نظام واحد منضبط ويبرز البحث في نهايته أهمية الإفادة من التراث النحوي ولا سيما كتاب سيبويه في الدراسات اللغوية الحديثة لما يقدمه من مادة علمية ثرية تسهم في تعميق فهم العلاقة بين النحو والدلالة والنص.

الكلمات المفتاحية: الخلاف النحوي، إعراب الجمل، الجمل التابعة، توجيه المعنى، كتاب سيبويه.

Abstract:

This study examines the issue of grammatical disagreement in the parsing of dependent clauses and its impact on meaning interpretation in Sībawayh’s *Kitāb*, considering it one of the central issues in Arabic grammatical studies due to the clear interaction between syntactic structure and contextual meaning. The study is based on the assumption that grammatical disagreement is not limited to being a purely formal difference in parsing, but rather represents a methodological and semantic divergence that reflects the diversity of perspectives in understanding the Arabic language and its expressive functions. Sībawayh’s *Kitāb* was selected as the focus of the study because it constitutes the foundational reference that established the principles of Arabic grammar and opened broad horizons for scholarly reasoning and disagreement in interpreting linguistic structures. The study addresses the concept of dependent clauses in grammatical theory, presenting their types, the criteria governing dependency, and the distinction between formal and semantic dependency. It then moves on to examine the manifestations of disagreement in the parsing of clauses functioning as adjectives, circumstantial clauses, and predicates, through an analysis of the views of grammarians, particularly the Basrans and others,

and an exploration of the methodological foundations underlying their approaches. The study also highlights Sībawayh's position on these issues, revealing his deep awareness of the relationship between parsing and meaning, as he consistently linked grammatical analysis to semantic context and allowed multiple grammatical interpretations whenever they resulted in legitimate semantic variation supported by authentic usage. The study concludes that differences in the parsing of dependent clauses lead to clear semantic differences that affect the understanding of Qur'anic texts and literary works, particularly with regard to specification, restriction, the description of states, and the affirmation of permanence or renewal. It further affirms that grammatical disagreement did not cause instability in grammatical rules, but rather contributed to enriching linguistic analysis and demonstrating the flexibility of the Arabic language and its capacity to accommodate multiple interpretations within a coherent and systematic framework. Finally, the study emphasizes the importance of drawing upon the grammatical heritage, especially Sībawayh's *Kitāb*, in contemporary linguistic studies, given the rich scholarly material it offers for deepening the understanding of the relationship between grammar, meaning, and text. Keywords in English: Grammatical Disagreement, Clause Parsing, Dependent Clauses, Meaning Interpretation, Sībawayh's *Kitāb*

المقدمة

يُعد النحو العربي من أهم العلوم اللغوية التي أسهمت في ضبط اللسان العربي وصيانة بنيته من الاضطراب وقد ارتبط نشأته منذ بداياته الأولى بمحاولة تعقيد اللغة وضبط استعمالاتها في ضوء السماع والقياس وقد شكّل الخلاف النحوي إحدى الظواهر العلمية الملازمة لتطور هذا العلم إذ لم يكن هذا الخلاف مجرد اختلاف شكلي في الإعراب أو تنوع في المصطلحات بل كان في جوهره انعكاساً لاختلاف الرؤى المنهجية وطرائق الفهم والتأويل وهو ما أفضى إلى تعدد في توجيه المعنى واختلاف في الدلالة تبعاً لاختلاف الأوجه الإعرابية ومن هنا برزت أهمية دراسة الخلاف النحوي لا بوصفه ظاهرة سلبية أو خللاً في النظام اللغوي بل باعتباره مظهرًا من مظاهر ثراء اللغة العربية وسعتها وقدرتها على استيعاب أكثر من وجه تعبير في إطار نسق لغوي منضبط. وتُعدّ الجملة التابعة من أكثر التراكيب النحوية التي تجلّى فيها الخلاف النحوي بوضوح نظرًا لما تتسم به من تعقيد تركيبى وتداخل دلالي إذ تتعدد وظائفها النحوية بين النعت والحال والخبر وغيرها وتتباين تبعًا لذلك أوجه إعرابها وتقدير عواملها وقد أدى هذا التعدد إلى اختلاف في توجيه المعنى بحسب اختلاف الإعراب مما جعل الجملة التابعة مجالاً خصباً للنقاش النحوي والدلالي خاصة عند النظر إليها في سياقها التركيبى والدلالي داخل النص حيث لا ينفصل الإعراب عن المعنى ولا يمكن فهم أحدهما بمعزل عن الآخر. ويأتي كتاب سيبويه في مقدمة المصنفات النحوية التي أسست لهذا الخلاف وعمقته لما يتميز به من دقة في التحليل وثراء في الشواهد واتساع في عرض الآراء النحوية إذ لم يكتف سيبويه بعرض القواعد في صورتها النهائية بل كشف عن خلفياتها الفكرية وأشار إلى اختلاف النحاة في توجيه كثير من التراكيب اللغوية ولا سيما ما يتعلق بإعراب الجملة التابعة كما أن منهجه القائم على الاستقراء والاعتماد على السماع والقياس معاً جعله مرجعاً أساسياً لفهم طبيعة الخلاف النحوي وأبعاده التركيبية والدلالية وهو ما يمنح كتابه قيمة علمية تتجاوز الجانب التقني إلى الجانب التفسيري. وتتجلى أهمية دراسة الخلاف النحوي في إعراب الجملة التابعة عند سيبويه في كونها لا تقف عند حدود الشكل الإعرابي بل تتجاوز ذلك إلى بيان أثر هذا الخلاف في توجيه المعنى وفهم النص إذ إن اختلاف إعراب الجملة التابعة قد يؤدي إلى اختلاف في تحديد العلاقات بين أجزاء التركيب وإلى تباين في إبراز دلالات التخصيص أو التقييد أو البيان وهو ما يؤكد الصلة الوثيقة بين النحو والدلالة ويجعل الإعراب وسيلة لفهم المعنى لا غاية مستقلة بذاتها. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسهم في إبراز المنهج النحوي لسيبويه وتكشف عن نظريته المتقدمة للعلاقة بين التركيب اللغوي والسياق الدلالي إذ يتضح من خلال تتبع آرائه أن الخلاف النحوي لم يكن عنده عيباً في النظام اللغوي بل دليلاً على سعته ومرونته وقدرته على استيعاب أكثر من وجه دلالي دون الإخلال بالفهم العام للنص. وانطلاقاً من ذلك تسعى هذه الدراسة إلى تناول الخلاف النحوي في إعراب الجملة التابعة في كتاب سيبويه وبيان أثره في توجيه المعنى من خلال تحليل نماذج مختارة تكشف عن أبعاد هذا الخلاف ودلالاته المتنوعة وتطمح إلى تقديم قراءة تحليلية تربط بين الجانب النحوي والبعد الدلالي بما يسهم في تعميق فهم النصوص العربية التراثية ويبرز القيمة العلمية للخلاف النحوي في الدرس اللغوي العربي.

مشكلة البحث

يُعد الخلاف النحوي ظاهرة أصيلة في التراث اللغوي العربي ارتبطت منذ نشأة النحو بمحاولة تفسير البنية اللغوية وضبط العلاقات التركيبية بين مكونات الجملة وقد عولج هذا الخلاف في كثير من الدراسات معالجة شكلية ركزت على تعدد الأوجه الإعرابية دون التعمق في بيان أثر هذا التعدد في توجيه المعنى ويبرز هذا الإشكال بوضوح في إعراب الجملة التابعة لما تتطوي عليه من تداخل بين الوظائف النحوية والدلالية إذ يترتب

على اختلاف إعرابها اختلاف في تحديد العلاقات بين أجزاء التركيب وفي فهم المقاصد المعنوية للنص ويزداد هذا الإشكال وضوحاً عند دراسة كتاب سيبويه بوصفه الأساس الأول للتقعيد النحوي إذ يضم عدداً كبيراً من المواضيع التي تتعدد فيها أوجه الإعراب للجمل التابعة الأمر الذي يثير تساؤلاً حول طبيعة هذا الخلاف وأبعاده الدلالية ومدى تأثيره في توجيه المعنى داخل النص ومن هنا تتحدد مشكلة البحث في الكشف عن الخلاف النحوي في إعراب الجمل التابعة في كتاب سيبويه وبيان أثر هذا الخلاف في توجيه المعنى في ظل غياب دراسات تربط بين الجانب التركيبي والبعد الدلالي ربطاً منهجياً متكاملًا.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية تتمثل في توضيح مفهوم الخلاف النحوي وأسبابه كما يتجلى في كتاب سيبويه والكشف عن طبيعة الجمل التابعة وأنواعها ووظائفها النحوية والوقوف على أبرز مواضع الخلاف في إعراب هذه الجمل داخل الكتاب وتحليل الأوجه الإعرابية المختلفة التي وردت لها مع بيان أثر كل وجه إعرابي في توجيه المعنى والدلالة كما يهدف البحث إلى إبراز العلاقة الوثيقة بين النحو والمعنى في منهج سيبويه وبيان أن التعدد الإعرابي لا يدل على اضطراب القاعدة بل يعكس مرونة النظام اللغوي وقدرته على استيعاب أكثر من توجيه دلالي إلى جانب الإسهام في تقديم قراءة تحليلية للجمل التابعة تجمع بين الجانب النحوي والبعد الدلالي بما يعزز فهم النصوص العربية التراثية ويكشف عن أبعادها التأويلية.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج قضية محورية في الدرس النحوي العربي تتمثل في الخلاف النحوي وأثره في توجيه المعنى وهو ما يسهم في إعادة النظر في هذا الخلاف بوصفه ظاهرة علمية ذات قيمة تفسيرية كما تبرز أهميته في تسليط الضوء على كتاب سيبويه باعتباره مصدرًا أصيلاً لفهم نشأة الخلاف النحوي ومنهجه وإبراز عمق الرؤية النحوية التي تربط بين التركيب والدلالة وتكمن أهمية البحث كذلك في إسهامه في ربط الدراسات النحوية التراثية بالاتجاهات اللغوية الحديثة التي تؤكد تكامل المستويات اللغوية مما يفتح آفاقاً جديدة للاستفادة من التراث النحوي في مجالات التحليل اللغوي والدراسات الدلالية والتفسيرية.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على استقراء مواضع الجمل التابعة في كتاب سيبويه ووصف أوجه الخلاف النحوي في إعرابها ثم تحليل هذه الأوجه في ضوء السياق التركيبي والدلالي الذي ترد فيه كما يستفيد البحث من المنهج المقارن عند الحاجة من خلال الإشارة إلى آراء بعض النحاة في تفسير هذه المواضع بهدف توضيح طبيعة الخلاف وأبعاده ويقوم التحليل على الربط بين الإعراب وتوجيه المعنى بما يحقق فهماً أعمق لبنية الجملة ووظيفتها في النص.

الفصل الأول: الإطار النظري للخلاف النحوي والجمل التابعة

المبحث الأول: مفهوم الخلاف النحوي وأسبابه

يُعد الخلاف النحوي من الظواهر العلمية الملازمة لنشأة النحو العربي وتطوره إذ ارتبط منذ بداياته الأولى بمحاولات النحاة تقعيد اللغة العربية وضبط استعمالاتها في ضوء السماع والقياس وقد نشأ هذا الخلاف نتيجة تعدد طرائق النظر إلى الظواهر اللغوية واختلاف مناهج التحليل والتفسير وهو ما جعله مظهرًا من مظاهر الحيوية العلمية لا دليلاً على اضطراب القاعدة أو ضعف النظام اللغوي وقد أدرك النحاة الأوائل هذه الحقيقة فتعاملوا مع الخلاف بوصفه أداة لفهم اللغة واستكشاف طاقاتها التعبيرية المتنوعة^(١). ويقصد بالخلاف النحوي تباين آراء النحاة في تفسير ظاهرة لغوية واحدة أو في إعراب تركيب بعينه أو في تقدير عامل من العوامل النحوية نتيجة اختلافهم في الأصول المعتمدة أو في طرائق الاستدلال ويشمل هذا الخلاف جوانب متعددة من الدرس النحوي منها ما يتعلق بالإعراب ومنها ما يرتبط بالبناء أو العامل أو التقدير أو التعليل وقد لا يكون الخلاف النحوي في كثير من الأحيان خللاً في النتيجة النهائية بقدر ما يكون اختلافًا في الطريق المؤدي إليها وهو ما يمنح هذا الخلاف بعداً منهجياً واضحاً^(٢) وقد تباينت مواقف النحاة من الخلاف النحوي فمنهم من سعى إلى ترجيح وجه معين اعتماداً على قوة الدليل أو كثرة الشاهد ومنهم من أجاز تعدد الأوجه الإعرابية ورأى في ذلك سعة للغة ومرونة في الاستعمال وقد كان سيبويه من أبرز النحاة الذين تعاملوا مع الخلاف النحوي تعاملًا علميًا متزنًا إذ لم يُلغِ الآراء المخالفة ولم يتعصب لرأى واحد بل عرض الأوجه المختلفة وبيّن عللها وأسبابها وربطها بالسياق اللغوي والاستعمال العربي الفصيح^(٣). وتتعدد أسباب الخلاف النحوي وتتشعب بتشعب مصادر النحو وأصوله ويأتي في مقدمة هذه الأسباب اختلاف

السماع إذ اعتمد النحاة على ما ورد عن العرب من قرآن كريم وحديث نبوي وشعر ونثر فصيح وقد تختلف الشواهد التي يقف عليها كل نحوي مما يؤدي إلى اختلاف في بناء القاعدة أو توجيه الإعراب كما أن تفاوت درجة الثقة في بعض الشواهد كان سبباً في نشوء خلافاً نحوية متعددة خاصة في المسائل الدقيقة التي تحتمل أكثر من وجه^(٤). ويُعد القياس من الأسباب الرئيسة للخلاف النحوي إذ اختلف النحاة في مدى الاعتماد عليه وحدوده وشروطه فبينما توسع بعضهم في القياس ورأى فيه أداة أساسية لتعديد اللغة تحفظ لها انتظامها أثر آخرون التضييق فيه والاقتصار على ما ثبت بالسماع وقد أدى هذا الاختلاف إلى تباين في تفسير الظواهر النحوية وإعراب التراكيب ولا سيما في المواضع التي لم يرد فيها نص صريح عن العرب^(٥). كما أسهم اختلاف التعليل النحوي في تعميق الخلاف بين النحاة إذ لم يكن التعليل مجرد تفسير شكلي للقاعدة بل كان يعكس رؤية النحوي لطبيعة اللغة ووظيفتها وقد يختلف النحاة في تعليل الظاهرة الواحدة فيؤدي ذلك إلى اختلاف في الحكم الإعرابي أو في تقدير العامل أو في توجيه المعنى وهو ما يظهر بوضوح في مسائل الجمل التابعة التي تتداخل فيها الوظائف النحوية والدلالية^(٦). ولا يمكن إغفال أثر اختلاف المدارس النحوية في نشوء الخلاف النحوي إذ تميزت المدرسة البصرية بالميل إلى القياس والضبط الصارم في حين اتسمت المدرسة الكوفية بسعة الرواية والتوسع في السماع وقد انعكس هذا الاختلاف المنهجي على آرائهم في كثير من القضايا النحوية ومن بينها إعراب الجمل التابعة وتحديد وظائفها وقد أفاد سيبويه من هذه الاتجاهات المختلفة لكنه ظل وفياً لمنهجه القائم على الاستقرار والتحليل وربط القاعدة بالاستعمال^(٧). ومن أسباب الخلاف النحوي كذلك اختلاف النظر إلى العلاقة بين النحو والمعنى فبعض النحاة قدّم الجانب التركيبي على الدلالي في حين رأى آخرون أن الإعراب لا ينفصل عن توجيه المعنى وأن الحكم النحوي ينبغي أن يراعي السياق والدلالة وقد كان لهذا الاختلاف أثر واضح في تفسير الجمل التابعة إذ يؤدي اختلاف إعرابها إلى اختلاف في المعنى المراد وهو ما يمنح الخلاف النحوي قيمة تفسيرية تتجاوز حدود الشكل الإعرابي^(٨). ويتضح من هذا العرض أن الخلاف النحوي لم يكن ظاهرة عشوائية أو نتيجة اضطراب في القواعد بل كان نتاجاً طبيعياً لتعدد مناهج النظر واختلاف أدوات التحليل وتتنوع مصادر الاستدلال وهو ما جعل هذا الخلاف عنصراً أساسياً في إثراء الدرس النحوي العربي وإبراز مرونة اللغة وقدرتها على استيعاب أكثر من وجه تعبير في إطار نظام لغوي متماسك^(٩).

المبحث الثاني: الجمل التابعة في الدرس النحوي

تُعد الجمل التابعة من القضايا المركزية في الدرس النحوي العربي لما تنطوي عليه من تعقيد تركيبى وتداخل دلالي وقد شغلت هذه الجمل اهتمام النحاة منذ وقت مبكر نظراً لتعدد وظائفها النحوية واختلاف مواضعها في التركيب اللغوي وتكمن أهميتها في كونها لا تستقل بنفسها استقلالاً تاماً من حيث الوظيفة بل ترتبط بجملة أخرى أو بمفرد يسبقها فتحدد قيمتها النحوية والدلالية من خلال هذه العلاقة وهو ما جعلها مجالاً خصباً للخلاف النحوي والتحليل الدلالي^(١٠). ويُقصد بالجملة التابعة كل جملة تأتي مرتبطة بعنصر سابق عليها ارتباطاً نحوياً يجعلها في حكم الجزء المتمم له أو المفسر لمعناه بحيث لا تؤدي وظيفتها إلا في ضوء هذا الارتباط وقد تكون تبعيتها لمفرد كالنعت والحال وقد تكون تبعيتها لجملة أخرى بحسب السياق التركيبي وتقوم التبعية في الجملة التابعة على ضوابط نحوية دقيقة من أهمها وجود رابط يربط الجملة بما قبلها وقد يكون هذا الرابط ضميراً ظاهراً أو مستتراً أو أداة من أدوات الربط كما يشترط في الجملة التابعة أن تكون في موضع يمكن تأويله بمفرد في كثير من الأحيان وهو ما يؤكد خضوعها لمبدأ التبعية في النظام النحوي^(١١). وتتحدد ضوابط التبعية كذلك من خلال العامل النحوي إذ إن الجملة التابعة تتأثر بالعامل الذي يعمل في متبوعها أو يُقدّر لها عامل يناسب موقعها في التركيب كما يُراعى في تبعية الجملة مطابقتها لما قبلها من حيث المعنى العام والسياق الدلالي فلا تكون الجملة التابعة منفصلة دلاليًا عن الجملة الأصلية بل تأتي لتقيدها أو تخصيصها أو بيان حال من أحوالها وهو ما يجعل التبعية علاقة تركيبية ودلالية في آن واحد^(١٢). وتتعدد أنواع الجمل التابعة في النحو العربي تبعاً لتعدد وظائفها ومواقعها في التركيب ومن أبرز هذه الأنواع الجملة الواقعة نعتاً وهي التي تأتي بعد نكرة في الغالب لتوضح معناها أو تخصص دلالتها وتكون في محل رفع أو نصب أو جر بحسب موقع المنعوت كما تدخل الجملة الواقعة حالاً ضمن الجمل التابعة إذ تأتي لبيان هيئة صاحبها وقت وقوع الفعل وتخضع لشروط معروفة تتعلق بالربط والزمن والدلالة وتُعد الجملة الواقعة خبراً من الجمل التابعة كذلك في نظر بعض النحاة لما لها من ارتباط وثيق بالمبتدأ وعدم استقلالها الدلالي عنه^(١٣) وتشمل الجمل التابعة أيضاً الجمل الواقعة مضافاً إليه في التأويل والجمل الواقعة جواباً للشرط والجمل التابعة لجمل أخرى عن طريق العطف أو التفسير وقد اختلف النحاة في تصنيف بعض هذه الجمل وفي تحديد مدى تبعيتها استقلالها وهو ما أدى إلى تعدد الآراء واختلاف التوجيهات الإعرابية وقد أفاض سيبويه في عرض هذه الأنواع ضمن كتابه مبيناً شروطها وأوجه إعرابها ومشيراً إلى اختلاف النحاة في توجيهها^(١٤). ويُعد التفريق بين التبعية اللفظية والتبعية المعنوية من القضايا الدقيقة في باب الجمل التابعة إذ تقوم التبعية اللفظية على ارتباط الجملة بما قبلها من حيث الإعراب والعامل النحوي فتتبع الجملة ما قبلها في المحل الإعرابي دون نظر مباشر إلى المعنى المستقل بينما تقوم التبعية

المعنوية على الارتباط الدلالي والسياقي بحيث تكون الجملة متممة للمعنى أو موضحة له حتى وإن اختلف توجيهها الإعرابي أو محلها من الإعراب وقد يترتب على هذا التفريق اختلاف في الحكم النحوي وتوجيه المعنى^(١٥). وتظهر التبعية اللفظية بوضوح في الجمل التي يمكن تأويلها بمفرد يتبع ما قبله في الإعراب كالجمل الواقعة صفة أو حالاً في بعض المواضع أما التبعية المعنوية فتتجلى في الجمل التي يكون ارتباطها بما قبلها ارتباطاً دلالياً يفرضه السياق أكثر مما يفرضه العامل النحوي وهو ما يجعل المعنى عنصراً حاسماً في توجيه الإعراب وقد كان لهذا التفريق أثر كبير في الخلاف النحوي خاصة عند تعدد الأوجه الإعرابية للجملة الواحدة^(١٦). ويتضح من خلال هذا العرض أن الجمل التابعة تمثل عنصراً أساسياً في بناء التركيب النحوي وأن فهمها لا يكتمل إلا بالجمع بين الضوابط النحوية والاعتبارات الدلالية وأن الخلاف في تحديد نوع التبعية أو طبيعتها يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في الإعراب وتوجيه المعنى وهو ما يفسر كثرة الخلافات النحوية المتعلقة بهذا الباب ويبرز أهميته في الدرس النحوي العربي^(١٧).

المبحث الثالث: كتاب سيبويه ومكانته في التقعيد النحوي

يُعد كتاب سيبويه من أعظم المصنفات النحوية التي أرست دعائم النحو العربي وأسهمت في تشكيل بنيته العلمية والمنهجية وقد حظي هذا الكتاب بمكانة فريدة في التراث اللغوي العربي نظراً لكونه أول مؤلف شامل وضع أسس التقعيد النحوي على نحو منظم قائم على الاستقرار والتحليل وربط القاعدة بالشاهد اللغوي وقد مثل الكتاب مرحلة مفصلية في تاريخ النحو إذ انتقل به من مرحلة الجمع والرواية إلى مرحلة التنظير والتقعيد وهو ما جعله مرجعاً أساساً لكل من جاء بعده من النحاة^(١٨). ويقوم منهج سيبويه في كتابه على الجمع بين السماع والقياس مع تقديم السماع بوصفه الأصل الأول في بناء القاعدة النحوية وقد اعتمد في ذلك على ما ثبت من كلام العرب الفصحاء فجعل اللغة المستعملة معياراً للحكم النحوي ولم يكتف بعرض القواعد في صورتها المجردة بل سعى إلى تفسير الظواهر اللغوية وبيان عللها وأسبابها وربطها بالسياق الذي وردت فيه كما تميز منهجه بالدقة في التصنيف والقدرة على الربط بين المسائل المتفرقة ضمن إطار نظري متماسك^(١٩). واتسم كتاب سيبويه بأسلوب علمي يقوم على الحوار والنقاش وعرض الآراء المختلفة دون تعصب لرأي واحد إذ كان يعرض أحياناً أكثر من وجه إعرابي للمسألة الواحدة ويبين علل كل وجه ويترك المجال لاختيار الأوجه بحسب السياق والدلالة وقد أسهم هذا الأسلوب في ترسيخ فكرة التعدد والاختلاف في الدرس النحوي وجعل الخلاف النحوي جزءاً أصيلاً من بنية التفكير النحوي لا ظاهرة طارئة عليه^(٢٠). واعتمد سيبويه في الاستشهاد على مصادر لغوية موثوقة تمثل أفصح مستويات الاستعمال العربي فجاء القرآن الكريم في مقدمة هذه المصادر لما له من مكانة لغوية عالية وقدرة على تمثيل الفصاحة في أرقى صورها كما استشهد بالحديث النبوي الشريف فيما ثبتت فصاحته وسلامته روايته وإن كان تحفظه في هذا الباب ظاهراً مقارنة بالقرآن الكريم واعتمد كذلك على الشعر العربي الجاهلي والإسلامي وعده مصدراً أساسياً لفهم الظواهر النحوية لما يتسم به من تنوع أسلوبية وثراء لغوي^(٢١). كما شكّل كلام العرب من الأعراب الفصحاء مصدراً مهماً من مصادر سيبويه في الاستشهاد إذ كان يحرص على نقل اللغة عن أهلها في بيئاتهم الأصلية وقد أسهم هذا الاعتماد على السماع المباشر في تعزيز مصداقية القواعد التي وضعها وربطها بالاستعمال الحقيقي للغة كما استثمر سيبويه ما نقله عن شيوخه من آراء وملاحظات لغوية فكان كتابه ثمرة جهد جماعي صاغه برؤية منهجية متكاملة^(٢٢). وقد كان لكتاب سيبويه أثر بالغ في نشأة الخلافات النحوية اللاحقة إذ شكّل الأساس الذي انطلقت منه المدارس النحوية في بناء آرائها وتوجيهاتها وقد وجد النحاة في كتابه مادة غنية للتحليل والنقاش فاستندوا إلى عباراته في إثبات آرائهم أو معارضتها وقد أدى تنوع المسائل التي تناولها واتساع الأوجه التي عرضها إلى تعدد القراءات والتفسيرات مما أسهم في تعميق الخلاف النحوي بين المدارس المختلفة^(٢٣). كما أن منهج سيبويه القائم على إجازة تعدد الأوجه الإعرابية أسهم في فتح المجال أمام النحاة اللاحقين لتوسيع دائرة الخلاف والتأويل إذ لم يفرض رأياً واحداً ملزماً في كل مسألة بل قدّم نماذج تطبيقية تُظهر مرونة النظام النحوي وقدرته على استيعاب أكثر من توجيه بحسب السياق والدلالة وهو ما جعل كتابه منطلقاً رئيساً للنقاشات النحوية في قضايا الإعراب والعامل والتقدير^(٢٤). ويتضح من ذلك أن كتاب سيبويه لم يكن مجرد مصنف نحوي يهدف إلى جمع القواعد بل كان مشروعاً علمياً متكاملأً أسهم في تشكيل العقل النحوي العربي ورسم مفهوم الخلاف بوصفه أداة للفهم والتحليل وقد ظل هذا الأثر ممتداً عبر العصور حيث بقي الكتاب مرجعاً أساساً لكل دراسة نحوية تبحث في أصول القاعدة ومناهج الاستدلال وطبيعة الخلاف النحوي في التراث العربي^(٢٥).

الفصل الثاني: الخلاف النحوي في إعراب الجمل التابعة في كتاب سيبويه

المبحث الأول: الخلاف في إعراب الجملة الواقعة صفة

تُعد الجملة الواقعة صفة من أكثر الجمل التابعة إثارة للخلاف النحوي في الدرس العربي نظراً لتعدد مواضعها واختلاف شروطها وتداخلها مع غيرها من الوظائف النحوية وقد أولى سيبويه هذا النوع من الجمل عناية واضحة في كتابه إذ تناولها في مواضع متعددة ضمن حديثه عن النعت

والتوابع وبين شروط وقوع الجملة صفة وقيودها وعلاقتها بالاسم الذي تتبعه وقد ارتبط الخلاف في هذا الباب بتحديد طبيعة هذه الجملة من حيث تبعيتها اللفظية والمعنوية وبيان محلها الإعرابي وأثر ذلك في توجيه المعنى^(٢٦) وتتعدد مواضع الجملة الصفة في كتاب سيبويه بحسب تنوع التراكيب التي وردت فيها إذ ترد الجملة صفة للنكرة في الغالب لكون النكرة هي الأصل في قبول الجملة بعدها على جهة البيان والتخصيص وقد أشار سيبويه إلى أن الجملة لا تكون صفة للمعرفة إلا بتأويل أو قرينة خاصة كما ترد الجملة الصفة بعد أسماء موصوفة تحتاج إلى مزيد إيضاح أو بيان لمعناها وتأتي هذه الجملة مرتبطة بالمنعوت برابط نحوي غالباً ما يكون ضميراً يعود عليه أو أداة موصولة تؤدي وظيفة الربط وتحقق شرط التبعية^(٢٧) وقد عرض سيبويه مواضع الجملة الصفة ضمن حديثه عن النعت مبيناً أن الجملة في هذا الموضع تقوم مقام المفرد في الدلالة وأنها تابعة للمنعوت في الحكم العام من حيث التعريف والتكثير والتخصيص وقد أدى هذا التصور إلى نشوء خلاف بين النحاة في تقدير محل الجملة الصفة الإعرابي وهل تُعرب في محل رفع أو نصب أو جر تبعاً لموقع المنعوت أم يكون لها توجيه مستقل يراعي طبيعتها الجمالية^(٢٨) ويتمثل الخلاف النحوي في محل الجملة الواقعة صفة في اختلاف النحاة حول مدى التزام هذه الجملة بالمحل الإعرابي للمنعوت فذهب فريق إلى أن الجملة الصفة لها محل من الإعراب تتبع فيه المنعوت رفعاً ونصباً وجرّاً باعتبارها نعتاً في المعنى وإن كانت جملة في اللفظ وذهب آخرون إلى أن الجملة لا محل لها من الإعراب لكونها جملة مستقلة من حيث التركيب وإن كانت تابعة في المعنى وقد عرض سيبويه هذا الخلاف في مواضع متعددة مشيراً إلى اختلاف التقدير بحسب السياق والتركيب^(٢٩). وفي موضع الرفع تكون الجملة صفة لمنعوت مرفوع فتُقدّر في محل رفع نعت له وهو ما يظهر في الجمل الواقعة صفة للمبتدأ أو الفاعل أما في موضع النصب فتقع الجملة صفة لمنعوت منصوب كالمفعول به أو اسم كان وأخواتها وتُقدّر في محل نصب نعت له وفي موضع الجر تكون الجملة صفة لمنعوت مجرور بالإضافة أو بحرف الجر وتُقدّر في محل جر نعت له وقد أثار هذا التقدير جدلاً بين النحاة حول مدى صحة إسناد المحل الإعرابي إلى الجملة^(٣٠) وقد ترتب على هذا الخلاف الإعرابي اختلاف دلالي واضح إذ يؤثر تحديد محل الجملة الصفة في فهم طبيعة العلاقة بينها وبين المنعوت فإذا أُعربت الجملة في محل نعت دلّ ذلك على قوة الارتباط بين الجملة والاسم وأن الجملة جاءت لتقييد دلالاته أو تخصيصه أما إذا قيل بعدم محلها من الإعراب فقد يُفهم من ذلك نوع من الاستقلال النسبي في الدلالة وإن بقيت مرتبطة بالاسم من حيث المعنى العام ويظهر أثر الإعراب في تحديد دلالة التخصيص والتوضيح بوضوح في الجملة الصفة إذ إن النعت في أصله وظيفة دلالية تهدف إلى تخصيص المنعوت أو توضيحه والجملة حين تقوم مقام النعت تؤدي هذه الوظيفة على نحو أوسع لما تحمله من عناصر دلالية متعددة وقد يؤدي اختلاف الإعراب إلى اختلاف في درجة التخصيص أو في نوع التوضيح فالجملة المقدّرة نعتاً تاماً تفيد تخصيصاً مباشراً للمنعوت في حين قد تفيد الجملة ذات التقدير المختلف توضيحاً إضافياً أو بياناً لاحقاً بحسب السياق.

وقد أدرك سيبويه هذا البعد الدلالي فكان يربط بين الإعراب والمعنى في عرضه للجملة الصفة ويشير إلى أن اختلاف الأوجه الإعرابية ليس اختلافاً صورياً بل ينعكس على الفهم الدلالي للنص وقد أسهم هذا الربط في جعل الجملة الواقعة صفة مجالاً واسعاً للخلاف النحوي والتأويل الدلالي وهو ما استثمره النحاة اللاحقون في بناء آرائهم وتوسيع نطاق التحليل. ويتضح من خلال ذلك أن الخلاف في إعراب الجملة الواقعة صفة في كتاب سيبويه يمثل نموذجاً بارزاً للتداخل بين النحو والدلالة ويكشف عن أن الجملة التابعة لا تُفهم فهماً كاملاً إلا في ضوء موقعها الإعرابي ووظيفتها الدلالية معاً وأن تعدد الأوجه الإعرابية يعكس سعة النظام النحوي وقدرته على استيعاب أكثر من توجيه دلالي في إطار بنية لغوية واحدة.

المبحث الثاني: الخلاف في إعراب الجملة الواقعة حالاً

تُعد الجملة الواقعة حالاً من أكثر أبواب الجمل التابعة إثارة للخلاف النحوي لما تتطوي عليه من تداخل بين البنية التركيبية والدلالة الزمنية والمعنوية وقد شغل هذا النوع من الجمل حيزاً واسعاً في كتاب سيبويه نظراً لما يثيره من إشكالات تتعلق بتقدير العامل وتحديد المحل الإعرابي وضبط العلاقة بين الجملة وصاحب الحال وقد ارتبط الخلاف في هذا الباب بتعدد زوايا النظر إلى مفهوم الحال وحدوده ووظيفته في التركيب العربي^(٣١) والحال في أصلها وصف يبين هيئة صاحبه وقت وقوع الفعل وقد تكون مفردة وقد تأتي في صورة جملة فعلية أو اسمية وقد اشترط النحاة لوقوع الجملة حالاً شروطاً مخصوصة من أبرزها وجود رابط يربط الجملة بصاحب الحال وأن تكون الجملة في موضع يصح فيه جواب سؤال كيف وقد تناول سيبويه هذه الشروط في مواضع متعددة مبيناً أن الجملة إذا استوفت هذه القيود جاز وقوعها حالاً وإن اختلفت صورتها التركيبية^(٣٢). وقد نشأ الخلاف النحوي في إعراب الجملة الواقعة حالاً حول مسألتين أساسيتين تتمثل الأولى في تحديد محل هذه الجملة من الإعراب وتمثل الثانية في تقدير العامل فيها فقد ذهب فريق من النحاة إلى أن الجملة الواقعة حالاً لها محل من الإعراب وهو النصب باعتبارها في تأويل المفرد المنصوب على الحال وذهب آخرون إلى أن الجملة لا محل لها من الإعراب لكونها جملة مستقلة من حيث التركيب وإن كانت متعلقة بما قبلها من حيث

المعنى وقد عرض سيبويه هذا الخلاف في سياق تحليله للأمثلة دون أن يفرض رأياً واحداً قاطعاً^(٣٣). ويتصل الخلاف في محل الجملة الواقعة حالاً بالخلاف في طبيعة العلاقة بين الجملة وصاحب الحال فإذا نظر النحوي إلى الحال بوصفها وظيفة دلالية أمكنه القول بأن الجملة في محل نصب حالاً أما إذا غلب النظر التركيبي الصرف رأى أن الجملة لا يدخلها الإعراب الإفرادي فلا يكون لها محل من الإعراب وقد أدى هذا الاختلاف في المنطلق إلى تباين الأحكام النحوية وتعدد الأوجه الإعرابية^(٣٤) كما اختلف النحاة في تقدير العامل في الجملة الواقعة حالاً فذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفعل أو ما في معناه المتقدم على الحال وذهب آخرون إلى أن العامل معنى الفعل أو معنى الجملة بأسرها وقد أشار سيبويه إلى هذا الخلاف عند حديثه عن الجمل التي تقع بعد المعارف أو النكرات موضحاً أن تقدير العامل يتأثر بالسياق وبطبيعة التركيب^(٣٥). ومن صور الخلاف النحوي في هذا الباب اختلافهم في جواز مجيء الجملة الاسمية حالاً دون واو الحال وقد اشترط بعض النحاة وجود الواو لتمييز الجملة الحالية عن غيرها في حين أجاز آخرون حذفها إذا أمن اللبس وقد نقل سيبويه شواهد تدل على وقوع الجملة الاسمية حالاً بغير واو في سياقات معينة مما فتح باباً واسعاً للاجتهاد والتأويل النحوي^(٣٦). كما ثار خلاف حول وقوع الجملة الفعلية المضارعية حالاً دون اقترانها بقد أو الواو أو الضمير وقد اختلف النحاة في توجيه هذا الاستعمال فمنهم من قيده بشروط دلالية وزمنية ومنهم من توسع فيه اعتماداً على السماع وقد عكس هذا الخلاف اختلافهم في فهم العلاقة بين الزمن النحوي والزمن الدلالي للجملة الحالية^(٣٧). ويتجلى أثر الخلاف النحوي في إعراب الجملة الواقعة حالاً في توجيه المعنى توجيهاً دقيقاً إذ إن اختلاف تقدير الجملة حالاً أو عدم تقديرها يؤثر في تحديد الهيئة المصاحبة للفعل وفي إبراز البعد الزمني والدلالي للحدث وقد يؤدي اختلاف الإعراب إلى اختلاف في فهم النص من حيث كون الهيئة مقصودة لذاتها أو مجرد وصف تابع للسياق^(٣٨) فإذا أعربت الجملة في محل نصب حالاً دلّ ذلك على أن الهيئة جزء أساسي من المعنى المراد وأن المتكلم قصد إبرازها بوصفها قيداً دلالياً للفعل أما إذا قيل بعدم محلها من الإعراب فقد يفهم منها أنها جملة تفسيرية أو وصفية تأتي لتوضيح السياق دون أن تكون حالاً مقصودة على جهة التقييد وهو فرق دلالي له أثره في تفسير النصوص^(٣٩) وقد أدرك سيبويه هذا البعد فكان يربط بين الإعراب والمعنى في عرضه للجملة الحالية ويشير ضمناً إلى أن تعدد الأوجه الإعرابية ليس ترفاً نحوياً بل ضرورة يفرضها تنوع الاستعمال العربي وقد انعكس هذا المنهج في تعامل النحاة اللاحقين مع هذا الباب حيث توسعت الخلافات وتعددت التوجيهات استناداً إلى ما ورد في الكتاب من إشارات وأمثلة^(٤٠) كما أسهم الخلاف في إعراب الجملة الواقعة حالاً في إبراز العلاقة بين النحو والدلالة والسياق إذ لا يمكن الحكم على الجملة بأنها حالية إلا في ضوء السياق الذي ترد فيه والعلاقة التي تربطها بصاحب الحال وقد أدى إغفال هذا البعد السياقي في بعض التوجيهات النحوية إلى تضيق دائرة الفهم وإلى الفصل بين التركيب والمعنى وهو ما حاول سيبويه تجاوزه بمنهجه القائم على الاستقراء والتحليل ويُعد باب الجملة الواقعة حالاً من أبرز المواضع التي يظهر فيها أثر الخلاف النحوي في توجيه المعنى في النصوص القرآنية والشعرية إذ يؤدي اختلاف الإعراب إلى اختلاف في فهم الهيئة المصاحبة للفعل وفي تقدير قصد المتكلم وقد استثمر النحاة هذا الخلاف في تفسير النصوص واستنباط دلالاتها مما يدل على القيمة التفسيرية الكبيرة لهذا الباب ويتضح من خلال ذلك أن الخلاف في إعراب الجملة الواقعة حالاً في كتاب سيبويه يمثل نموذجاً واضحاً لتداخل المستويات النحوية والدلالية ويكشف عن أن الجملة الحالية لا تُفهم فهماً دقيقاً إلا من خلال الجمع بين النظر إلى بنيتها التركيبية ووظيفتها المعنوية وأن تعدد الأوجه الإعرابية يعكس مرونة اللغة العربية وقدرتها على التعبير عن أدق المعاني بأساليب متنوعة ضمن نظام لغوي محكم.

المبحث الثالث: الخلاف في إعراب الجملة الواقعة خبراً

تُعد الجملة الواقعة خبراً من المواضع الرئيسية التي تجلّى فيها الخلاف النحوي في كتاب سيبويه لما تتسم به من اتصال وثيق بالمبتدأ واعتماد دلالي لا يكتمل المعنى بدونه وقد شغل هذا النوع من الجمل حيزاً مهماً في الدرس النحوي نظراً لتعدد صوره التركيبية وتنوع دلالاته الزمنية والمعنوية وقد ارتبط الخلاف في هذا الباب بتحديد طبيعة الجملة الخبرية ومحلها الإعرابي ومدى تبعيتها للمبتدأ وتأثير ذلك في توجيه المعنى^(٤١) وتعددت أنواع الجملة الخبرية في كتاب سيبويه تبعاً لتنوع صور الإسناد بين المبتدأ والخبر إذ قد يأتي الخبر مفرداً وقد يأتي في صورة جملة اسمية أو فعلية وقد أشار سيبويه إلى أن الجملة تقع خبراً إذا تم بها المعنى وأفادت الحكم على المبتدأ سواء أكانت جملة فعلية تدل على حدث وزمن أم جملة اسمية تدل على ثبوت واستقرار وقد عالج هذه الأنواع ضمن حديثه عن المبتدأ والخبر مبيناً شروط كل نوع وما يترتب عليه من دلالات^(٤٢) وتقع الجملة الاسمية خبراً إذا أُريد الدلالة على الثبوت والاستمرار في الحكم على المبتدأ وتكون في الغالب مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ إما بضمير يعود عليه أو بتقدير معنوي يدل على الإسناد كما تقع الجملة الفعلية خبراً إذا أُريد الدلالة على الحدوث والتجدد وقد تناول سيبويه هذين النوعين موضحاً أن اختيار الصورة الخبرية يرتبط بالقصد الدلالي والسياق الذي يرد فيه الكلام^(٤٣). وقد نشأ الخلاف النحوي في إعراب الجملة الواقعة خبراً حول تحديد محلها من الإعراب فذهب فريق من النحاة إلى أن الجملة الخبرية لها محل من الإعراب وهو الرفع باعتبارها في محل خبر المبتدأ وذهب

آخرون إلى أن الجملة لا محل لها من الإعراب لكونها جملة مستقلة من حيث التركيب وإن كانت مسندة إلى المبتدأ من حيث المعنى وقد عرض سيبويه هذا الخلاف ضمنياً من خلال تنوع عباراته وتوجيهاته دون أن يفصل القول فيه على نحو صريح^(٤٤) ويرتبط الخلاف في محل الجملة الخبرية بالخلاف في مفهوم الخبر ذاته أهو عنصر إنشادي محض أم وظيفة دلالية قد تتحقق بأكثر من صورة فإذا نُظر إلى الخبر بوصفه عنصراً نحوياً تابعاً للمبتدأ أمكن القول بأن الجملة في محل رفع خبر أما إذا غلبَ النظر التركيبي القائم على استقلال الجملة فقد قيل بعدم محلها من الإعراب وقد أدى هذا الاختلاف في التصور إلى تعدد الأوجه الإعرابية وتباين التوجيهات النحوية^(٤٥) كما اختلفت النحاة في تقدير الرابط بين المبتدأ والجملة الخبرية فذهب بعضهم إلى اشتراط وجود ضمير رابط ظاهر أو مستتر وذهب آخرون إلى الاكتفاء بالرابط المعنوي الذي يتحقق بالإسناد العام وقد أشار سيبويه إلى هذه المسألة عند حديثه عن الجمل التي يتم بها المعنى دون رابط لفظي ظاهر مما فتح باباً للاجتهاد في تفسير هذا النوع من التراكيب^(٤٦). ويظهر أثر الخلاف في إعراب الجملة الواقعة خبراً بوضوح في تقرير دلالة الثبوت والتجدد إذ يرتبط نوع الجملة الخبرية وتوجيهها الإعرابي بالدلالة الزمنية للحكم فالجملة الاسمية الخبرية غالباً ما تقيد الثبوت والاستمرار في حين تقيد الجملة الفعلية التجدد والحدوث وقد يؤدي اختلاف الإعراب أو التقدير إلى اختلاف في فهم المقصود من الحكم هل هو ثابت دائم أم متجدد متكرر^(٤٧) فإذا أُعربت الجملة الاسمية في محل رفع خبر دلّ ذلك على تقرير الحكم على جهة الثبوت والاستقرار أما إذا وُجِعت الجملة الفعلية خبراً فقد أفادت التجدد وربط الحكم بزمان معين وقد يؤثر اختلاف التوجيه الإعرابي في تفسير النصوص خاصة في المواضع التي يحتمل فيها التركيب أكثر من وجه دلالي وهو ما يجعل الإعراب عنصراً حاسماً في فهم المعنى^(٤٨). وقد أدرك سيبويه هذا الأثر الدلالي فكان يربط بين نوع الخبر وصيغته التركيبية والقصد المعنوي من الكلام ولم يكن يتعامل مع الجملة الخبرية بوصفها عنصراً شكلياً فحسب بل بوصفها وسيلة لتقرير المعنى وتوجيهه وقد أسهم هذا المنهج في جعل باب الجملة الواقعة خبراً من أكثر الأبواب ثراء في التحليل والخلاف النحوي^(٤٩). ويتضح من خلال ذلك أن الخلاف في إعراب الجملة الواقعة خبراً في كتاب سيبويه يكشف عن عمق العلاقة بين النحو والدلالة ويؤكد أن اختلاف الأوجه الإعرابية ليس اختلافاً صورياً بل ينعكس على فهم الحكم المسند إلى المبتدأ من حيث الثبوت والتجدد وهو ما يمنح هذا الباب أهمية كبيرة في الدرس النحوي والتفسيري ويبرز القيمة العلمية للخلاف النحوي في توجيه المعنى داخل النص العربي^(٥٠).

الفصل الثالث: أثر الخلاف النحوي في توجيه المعنى والدلالة

المبحث الأول: الأثر الدلالي لاختلاف الإعراب في الجمل التابعة

يُعد اختلاف الإعراب في الجمل التابعة من أبرز القضايا التي تكشف عن العلاقة الوثيقة بين النحو والدلالة في اللغة العربية إذ لا يقتصر الإعراب على كونه علامة شكلية تحدد وظيفة الكلمة أو الجملة داخل التركيب بل يتجاوز ذلك ليكون وسيلة أساسية لتوجيه المعنى وتحديد المقاصد الدلالية للنص وقد أدرك النحاة الأوائل هذه الحقيقة فربطوا بين الإعراب والسياق وجعلوا من تعدد الأوجه الإعرابية باباً لفهم مرونة اللغة وقدرتها على التعبير عن المعاني الدقيقة والمتنوعة^(٥١) وتتجلى الأهمية الدلالية لاختلاف الإعراب في الجمل التابعة بوضوح لأن هذه الجمل لا تستقل بمعناها استقلالاً تاماً بل ترتبط بما قبلها ارتباطاً وظيفياً ودلالياً مما يجعل أي تغيير في توجيهها الإعرابي مؤثراً مباشرة في فهم العلاقة بين أجزاء التركيب فالجملة التابعة سواء وقعت صفة أو حالاً أو خبراً تؤدي وظيفة معنوية محددة تتغير بتغير محلها الإعرابي أو بتعدد أوجه تقديرها^(٥٢). ويؤدي اختلاف الإعراب في الجملة التابعة إلى اختلاف في تحديد طبيعة العلاقة بينها وبين المتبوع فإذا أُعربت الجملة في محل نعت دلّ ذلك على أن معناها مقيد للمنعوت ومحدد لدلالته أما إذا وُجِعت توجيهها آخر فقد تقيد معنى البيان أو التوضيح أو الاستئناف وهو فرق دلالي دقيق ينعكس على فهم النص ويؤثر في استنباط المقاصد المعنوية منه وقد ظهر هذا بوضوح في خلاف النحاة حول محل الجملة التابعة هل لها محل من الإعراب أم لا^(٥٣) كما يظهر الأثر الدلالي لاختلاف الإعراب في الجملة الحالية إذ إن تقدير الجملة في محل نصب حالاً يفيد أن الهيئة المذكورة مقصودة لذاتها ومصاحبة لوقوع الفعل أما إذا لم تُقدّر حالاً فقد تُفهم الجملة على أنها وصف لاحق أو تفسير للسباق دون أن تكون قيّداً دلالياً للفعل وهو اختلاف مؤثر في فهم البنية الزمنية والمعنوية للحدث وقد اعتمدت النحاة في توجيه هذه المسائل على السياق والدلالة بقدر اعتمادهم على القاعدة النحوية^(٥٤). ويبرز الأثر الدلالي كذلك في الجملة الواقعة خبراً حيث يؤدي اختلاف الإعراب أو اختلاف نوع الجملة إلى اختلاف في تقرير الحكم من حيث الثبوت والتجدد فالجملة الاسمية الخبرية غالباً ما تقيد الثبات والاستمرار بينما تقيد الجملة الفعلية التجدد والحدوث وقد يؤدي اختلاف التوجيه الإعرابي إلى تغيير فهم المقصود من الإسناد هل هو حكم دائم أم حالة عارضة وهو ما يمنح الإعراب دوراً محورياً في تفسير المعنى^(٥٥). ويُسهم اختلاف الإعراب في الجمل التابعة في توسيع الدلالة أو تضيقها بحسب السياق فالجملة المقدرة في محل تابع قد تحصر المعنى وتخصصه في حين أن الجملة ذات التوجيه المختلف قد تفتح المعنى على احتمالات أوسع وقد استثمرت النحاة هذا التعدد في تفسير النصوص القرآنية والشعرية

إذ لجؤوا إلى اختلاف الإعراب لتفسير تنوع الدلالات دون إخلال بالنص أو معناه العام^(٥٦) وقد أدرك سيوييه هذه القيمة الدلالية لاختلاف الإعراب فكان يربط بين الأوجه الإعرابية والمعاني المحتملة ويشير إلى أن التعدد في الإعراب يعكس تعددًا في الاستعمال العربي لا تناقضًا في القاعدة^(٥٧). وقد أسهم هذا المنهج في جعل كتابه أساسًا لفهم العلاقة بين النحو والدلالة ومنطلقًا للخلافات النحوية اللاحقة التي استثمرت هذا التعدد في التحليل والتفسير^(٥٨) كما أن اختلاف الإعراب في الجمل التابعة يكشف عن مرونة النظام النحوي وقدرته على استيعاب السياقات المتنوعة إذ لا يُغرض توجيه إعرابي واحد في جميع المواضع بل يُراعى المقام والسياق والغرض البلاغي وهو ما يجعل الإعراب أداة لفهم المعنى لا مجرد إجراء شكلي وقد أدى إغفال هذا البعد في بعض الدراسات إلى الفصل بين النحو والدلالة وهو ما يسعى هذا البحث إلى تجاوزه^(٥٩). ويتضح من خلال ذلك أن الأثر الدلالي لاختلاف الإعراب في الجمل التابعة أثر عميق ومركزي في فهم النصوص العربية وأن الخلاف النحوي في هذا الباب ليس خلًا شكليًا بل اختلاف في توجيه المعنى وتحديد المقاصد وأن دراسة هذا الأثر تسهم في إبراز تكامل المستويات اللغوية وتكشف عن القيمة العلمية للخلاف النحوي في التراث العربي^(٦٠).

المبحث الثاني: الخلاف النحوي بين البصريين وغيرهم في الجمل التابعة

يمثل الخلاف النحوي بين البصريين وغيرهم من المدارس النحوية أحد أبرز المظاهر المنهجية في تاريخ الدرس النحوي العربي وقد انعكس هذا الخلاف بوضوح في معالجة الجمل التابعة نظرًا لما تنسم به من تعقيد تركيبى وتشابك دلالي وقد نشأ هذا الخلاف نتيجة اختلاف الأصول التي اعتمدها كل فريق في بناء القاعدة النحوية وفي تفسير الظواهر اللغوية وهو ما أدى إلى تباين الأحكام الإعرابية وتعدد التوجيهات في مسائل الجمل التابعة^(٦١). اتسمت المدرسة البصرية بمنهج علمي قائم على التحليل الدقيق والقياس المنضبط والحرص على بناء قواعد عامة تستند إلى أصول محددة وقد جعل البصريون السماع أساسًا للقاعدة لكنهم قيدوه بضوابط صارمة ورجحوا القياس عند التعارض وهو ما انعكس على موقفهم من الجمل التابعة حيث سعوا إلى ضبط شروط وقوع الجملة صفة أو حالًا أو خبرًا وتحديد محلها الإعرابي بدقة وربطها بالعامل النحوي ربطًا محكمًا ومن أبرز أعلام هذه المدرسة سيوييه والمبرد والزجاج وابن السراج الذين أسهموا في ترسيخ هذا المنهج^(٦٢). ويرى البصريون أن الجملة التابعة في كثير من المواضع تكون في تأويل المفرد ولذلك يكون لها محل من الإعراب يتبع محل متبوعها رفعًا أو نصبًا أو جرًا وقد أكد سيوييه هذا التوجه في مواضع متعددة من كتابه حين عدّ الجملة الواقعة صفة أو حالًا أو خبرًا بمنزلة الاسم المفرد من حيث الوظيفة وإن اختلفت في الصورة وقد تبع المبرد هذا الرأي فأكد أن الجملة إذا وقعت موقع النعت أو الحال جاز تقديرها في محل الإعراب المناسب لما قبلها^(٦٣) وفي المقابل اتسمت المدرسة الكوفية ومن تأثر بها بمنهج يقوم على سعة الرواية وتقديم السماع على القياس والتسامح في قبول الظواهر اللغوية ما دامت ثابتة عن العرب وقد انعكس هذا المنهج على موقفهم من الجمل التابعة حيث أجازوا صورًا تركيبية أوسع مما قبله البصريون ولم يلتزموا دائمًا بتقدير محل إعرابي للجملة التابعة ومن أبرز أعلام هذا الاتجاه الكسائي والفراء اللذان قدما آراء متعددة تخالف التوجه البصري الصارم^(٦٤) ويرى كثير من الكوفيين أن الجملة لا محل لها من الإعراب لأنها جملة مستقلة في بنيتها وإن كانت مرتبطة بما قبلها في المعنى وقد ذهب الفراء إلى أن القول بتقدير محل إعرابي للجملة فيه تكلف لا تدعو إليه الحاجة ما دامت الدلالة واضحة بالسياق وقد ترتب على هذا الرأي اختلاف واضح في توجيه الجمل التابعة ولا سيما الجمل الحالية والجمل الخبرية^(٦٥). ويظهر الخلاف بين البصريين وغيرهم بوضوح في الجملة الواقعة صفة إذ يرى البصريون أنها في محل رفع أو نصب أو جر نعتًا لما قبلها بينما يميل غيرهم إلى عدها جملة لا محل لها وإنما جاءت لتوضيح الاسم أو تخصيصه دون حاجة إلى تقدير محل إعرابي وقد انعكس هذا الخلاف على فهم دلالة التخصيص والتوضيح في النص^(٦٦) كما يتجلى الخلاف في الجملة الواقعة حالًا حيث يصير البصريون على تقديرها في محل نصب حالًا متى استوفت الشروط المعروفة بينما يتوسع غيرهم في إجازة الجملة الحالية دون التقيد الصارم بهذه الشروط وقد يرفضون القول بالمحل الإعرابي أصلًا ويرون أن العلاقة بين الجملة وصاحب الحال علاقة دلالية أكثر منها تركيبية^(٦٧). وفي باب الجملة الواقعة خبرًا يظهر الخلاف في تحديد طبيعة الخبر نفسه فهو عنصر نحوي تابع للمبتدأ أم جملة مستقلة مسندة إليه وقد ذهب البصريون إلى أن الجملة الخبرية في محل رفع خبر للمبتدأ بينما رأى آخرون أنها جملة لا محل لها وإنما يتحقق الإسناد بها معنويًا وقد أدى هذا الخلاف إلى اختلاف في تقرير دلالة الثبوت والتجدد في النص^(٦٨). وقد حاول بعض العلماء الجمع بين هذه الاتجاهات فذهب ابن جني إلى أن كثيرًا من الخلافات النحوية ترجع في حقيقتها إلى اختلاف في الاصطلاح أو زاوية النظر لا إلى تعارض حقيقي في الفهم وقد أشار إلى أن القول بالمحل أو عدمه لا يغير من حقيقة الوظيفة الدلالية التي تؤديها الجملة التابعة وهو رأي يعكس نزعة توفيقية بين المنهجين^(٦٩). كما رأى ابن هشام أن الخلاف في محل الجملة التابعة ينبغي أن يُنظر إليه في ضوء السياق والغرض من الكلام فإذا اقتضى السياق تقدير المحل كان القول به أولى وإذا استغنى المعنى عنه لم تكن هناك حاجة إلى التكلف في التقدير وقد أسهم هذا التوجه في إعادة النظر في كثير من القضايا الخلافية بين

البصريين وغيرهم^(٧٠). وقد كان لهذا الخلاف المنهجي أثر بالغ في إثراء الدرس النحوي إذ أدى إلى تعدد وجهات النظر وتتنوع التحليل وأسهم في الكشف عن مرونة النظام النحوي وقدرته على استيعاب التعدد دون اضطراب وقد استفاد سيبويه من هذا التنوع على الرغم من انتمائه إلى المدرسة البصرية إذ عرض في كتابه آراء متعددة وأجاز اختلاف التوجيه بحسب السياق والاستعمال. ويتضح من خلال ذلك أن الخلاف النحوي بين البصريين وغيرهم في الجمل التابعة ليس خلافاً شكلياً محدود الأثر بل هو خلاف منهجي عميق يعكس اختلافاً في النظر إلى اللغة ووظيفتها وإلى العلاقة بين التركيب والمعنى وقد أسهم هذا الخلاف في بناء تراث نحوي غني ومتعدد الرؤى ولا تزال آثاره واضحة في الدراسات النحوية واللغوية الحديثة.

المبحث الثالث القيمة التفسيرية للخلاف النحوي في فهم النص

يُعد الخلاف النحوي من أهم الأدوات التفسيرية التي أسهمت في تعميق فهم النصوص العربية قديمها وحديثها إذ لا يقتصر دوره على بيان الأوجه الإعرابية المحتملة بل يتجاوز ذلك إلى الكشف عن تعدد الدلالات واتساع المعاني التي يحتملها التركيب الواحد وقد أدرك النحاة الأوائل هذه القيمة فتعاملوا مع الخلاف النحوي بوصفه وسيلة لفهم النص لا عاملاً لإرباكه وهو ما يظهر بوضوح في تعاملهم مع النص القرآني والشواهد الشعرية^(٧١). ويبرز أثر الخلاف النحوي في فهم النص القرآني بجلاء نظراً لما يتميز به هذا النص من دقة في التركيب وثراء في الدلالة وقد أدى اختلاف النحاة في إعراب بعض التراكمات القرآنية إلى تعدد أوجه التفسير دون أن يترتب على ذلك تعارض في المعنى العام بل أسهم هذا التعدد في إبراز أبعاد دلالية متعددة للنص الواحد فاختلاف إعراب الجملة التابعة في الآية قد يؤدي إلى اختلاف في توجيه العلاقة بين الألفاظ وفي إبراز معنى التخصيص أو البيان أو التقييد وهو ما جعل الخلاف النحوي جزءاً من أدوات المفسر في فهم النص القرآني^(٧٢) كما يظهر أثر الخلاف النحوي في تفسير الشواهد الشعرية إذ يعتمد فهم الشعر العربي في كثير من الأحيان على توجيه الإعراب وتقدير العلاقات النحوية بين أجزاء البيت وقد يؤدي اختلاف الإعراب إلى اختلاف في فهم الصورة الشعرية أو في تحديد المقصود من التعبير وقد استثمر النحاة هذا الخلاف في شرح الشعر وتوجيه معانيه مما يدل على الدور التفسيري الكبير للإعراب في النص الأدبي^(٧٣) ويُسهم تعدد الإعراب في توجيه المعنى توجيهاً دقيقاً إذ يفتح المجال أمام أكثر من قراءة دلالية للنص الواحد فالجملة التابعة التي تحتمل أكثر من وجه إعرابي قد تفيد معاني مختلفة بحسب التوجيه المختار وقد لا يكون أحد هذه التوجيهات أولى من الآخر إلا في ضوء السياق العام والغرض البلاغي وقد أدرك سيبويه ومن تبعه هذه الحقيقة فكانوا يجيزون تعدد الأوجه ويتركون الترجيح للسياق والدلالة^(٧٤) ويظهر توجيه المعنى في ضوء تعدد الإعراب في القضايا المتعلقة بالجملة التابعة بصفة خاصة إذ إن اختلاف إعراب الجملة صفة أو حالاً أو خبراً يؤدي إلى اختلاف في فهم وظيفتها الدلالية فالجملة المعربة صفة تفيد التخصيص والتقييد بينما تفيد الجملة المعربة حالاً بيان الهيئة المصاحبة للفعل أما الجملة الخبرية فتسهم في تقرير الحكم وتحديد دلالاته من حيث الثبوت أو التجدد وقد يجعل اختلاف الإعراب النص مفتوحاً على أكثر من مستوى دلالي دون أن يخرج عن نسقه العام^(٧٥) وتكمن القيمة التفسيرية للخلاف النحوي في كونه يكشف عن مرونة اللغة العربية وقدرتها على استيعاب معانٍ متعددة في إطار تركيب واحد وهو ما يمنح النص طاقة تعبيرية عالية وقد أدى هذا الإدراك إلى تعامل العلماء مع الخلاف النحوي بوصفه ثراء لا نقصاً وأداة للفهم لا سبباً للاضطراب وقد انعكس ذلك في كتب التفسير وشرح الشعر التي اعتمدت على التوجيه النحوي في استنباط المعاني^(٧٦). وفي الدراسات اللغوية الحديثة تبرز أهمية الخلاف النحوي بوصفه مدخلاً لفهم العلاقة بين البنية والتركيب من جهة والمعنى والسياق من جهة أخرى إذ تؤكد الاتجاهات اللسانية المعاصرة على أن المعنى لا ينفصل عن البنية وأن تعدد التحليل النحوي يعكس تعدداً في القراءة الدلالية وقد وجد الباحثون في التراث النحوي العربي مادة غنية تدعم هذه الرؤية وتؤكد سبق النحاة العرب إلى الربط بين النحو والدلالة^(٧٧) كما أسهم الخلاف النحوي في إثراء الدراسات التداولية والنصية الحديثة إذ يُنظر إليه بوصفه دليلاً على أهمية السياق في توجيه المعنى وعلى أن الحكم النحوي لا يُفهم بمعزل عن المقام والغرض وقد أتاح هذا التصور إعادة قراءة النصوص التراثية قراءة جديدة تستثمر تعدد الأوجه الإعرابية في الكشف عن أبعاد دلالية أعمق^(٧٨). ويتضح من خلال ذلك أن القيمة التفسيرية للخلاف النحوي في فهم النص قيمة مركزية لا يمكن إغفالها وأن هذا الخلاف كان ولا يزال أداة فعالة في تفسير النصوص القرآنية والأدبية وفي توجيه المعنى في ضوء تعدد الإعراب وأن الإفادة منه في الدراسات اللغوية الحديثة تسهم في تحقيق التكامل بين التراث اللغوي العربي والمناهج اللسانية المعاصرة وتبرز عمق الرؤية النحوية في فهم اللغة والنص^(٧٩).

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع الخلاف النحوي في إعراب الجمل التابعة وأثره في توجيه المعنى في كتاب سيبويه، بوصفه أحد أبرز القضايا التي تكشف عن عمق الدرس النحوي العربي واتساع آفاقه النظرية والدلالية. وقد انطلقت الدراسة من مسلمة أساسية مفادها أن الخلاف النحوي ليس

مجرد تباين شكلي في الإعراب أو اختلاف اصطلاحي بين النحاة، بل هو ظاهرة علمية أصيلة ارتبطت بتطور التفكير اللغوي، وأسهمت في إثراء التحليل النحوي وتوسيع دائرة الفهم الدلالي للنصوص العربية. وقد بينت الدراسة أن الجمل التابعة تمثل مجالاً خصباً للخلاف النحوي، لما تتسم به من تعقيد تركيبى وتعدد وظيفي، إذ تتداخل فيها العلاقات النحوية مع الأبعاد الدلالية والسياقية. فالجملة التابعة لا تؤدي وظيفة واحدة ثابتة، بل تتنوع أدوارها بين التقييد والتوضيح والبيان والتقرير، ويتحدد ذلك في ضوء توجيهها الإعرابي والسياق الذي ترد فيه. ومن هنا كان اختلاف النحاة في إعراب هذه الجمل اختلافاً في النظر إلى طبيعة العلاقة بين التركيب والمعنى. وقد كشفت الدراسة من خلال تتبع آراء سيبويه في كتابه عن وعي مبكر بالعلاقة الوثيقة بين الإعراب والدلالة، إذ لم يتعامل مع الإعراب بوصفه إجراءً شكلياً معزولاً، بل نظر إليه على أنه أداة لفهم المعنى وتحديد المقصود من الكلام. فسيبويه كثيراً ما يربط بين الوجه الإعرابي والمعنى الذي يقتضيه السياق، ويجيز تعدد الأوجه الإعرابية متى أدى ذلك إلى تعدد دلالي مشروع تدعمه شواهد الاستعمال العربي. وقد جعل هذا المنهج من كتابه مرجعاً أساساً لفهم طبيعة الخلاف النحوي وأبعاده المعنوية. كما أبرزت الدراسة أن الخلاف النحوي بين البصريين وغيرهم من المدارس النحوية لم يكن خلافاً عتبياً أو ناتجاً عن اضطراب في القاعدة، بل كان نتيجة لاختلاف المنطلقات المنهجية في التعامل مع اللغة. فبينما غلب البصريون القياس والضبط المنهجي، وسع غيرهم من دائرة السماع وراعى السياق والدلالة بدرجة أكبر، وهو ما أدى إلى تباين التوجيهات في مسائل الجمل التابعة، خاصة فيما يتعلق بتقدير المحل الإعرابي أو نفيه. وقد أسهم هذا التباين في إثراء الدرس النحوي وتوسيع آفاق التحليل. وأوضحت الدراسة كذلك أن اختلاف الإعراب في الجمل التابعة يترتب عليه اختلاف دلالي ملموس، إذ قد يؤدي توجيه الجملة صفة إلى إفادة التخصيص، في حين يؤدي توجيهها حالاً إلى بيان الهيئة، وقد يؤدي توجيهها خبراً إلى تقرير الحكم على جهة الثبوت أو التجدد. وهذا يؤكد أن الإعراب عنصر فاعل في بناء المعنى، وأن فهم النص لا يكتمل دون إدراك الأوجه الإعرابية الممكنة وآثارها الدلالية. وفي ضوء ذلك، تبرز القيمة التفسيرية للخلاف النحوي بوصفه أداة لفهم النصوص القرآنية والأدبية، حيث أسهم تعدد الإعراب في كشف أبعاد دلالية متعددة للنص الواحد دون إخلال بوحدة العامة. وقد دلّ هذا على مرونة اللغة العربية وقدرتها على استيعاب أكثر من قراءة دلالية في إطار تركيب واحد، وهو ما يجعل الخلاف النحوي مصدر ثراء لا سبب اضطراب. كما أظهرت الدراسة أن الإفادة من الخلاف النحوي لا تقتصر على الدراسات التراثية، بل تمتد إلى الدراسات اللغوية الحديثة التي تؤكد على العلاقة بين البنية والمعنى، وعلى دور السياق في توجيه الدلالة. وقد وجد الباحثون في التراث النحوي العربي مادة غنية تدعم هذه الاتجاهات الحديثة، وتكشف عن سبق النحاة العرب إلى كثير من القضايا التي تشغل اللسانيات المعاصرة. وفي الختام، يمكن القول إن دراسة الخلاف النحوي في إعراب الجمل التابعة عند سيبويه تمثل مدخلاً مهماً لفهم طبيعة التفكير النحوي العربي، وتبرز التكامل بين النحو والدلالة، وتؤكد أن الخلاف النحوي ظاهرة علمية أسهمت في بناء تراث لغوي غني ومتعدد الرؤى. وتوصي هذه الدراسة بضرورة توسيع البحث في الأبعاد الدلالية للخلاف النحوي في كتب التراث الأخرى، وبإعادة قراءة هذا التراث في ضوء المناهج اللسانية الحديثة، بما يسهم في تعميق فهم اللغة العربية وإبراز حيويتها ومرونتها عبر العصور.

النتائج

١. أثبتت الدراسة أيضاً أن الخلاف النحوي في إعراب الجمل التابعة ظاهرة علمية أصيلة في التراث النحوي وليست مجرد تباين شكلي في الإعراب أو المصطلح.
٢. تبين أن الجمل التابعة أيضاً تمثل أكثر المواضع النحوية قابلية للخلاف بسبب تعدد وظائفها التركيبية وتداخل أبعادها الدلالية والسياقية.
٣. كشفت الدراسة أن سيبويه قدّم تصوراً متقدماً للعلاقة بين الإعراب والمعنى، إذ ربط بين الوجه الإعرابي والدلالة التي يقتضيتها السياق.
٤. أظهرت النتائج أن الخلاف بين البصريين وغيرهم من المدارس النحوية يعكس اختلافاً منهجياً في النظر إلى اللغة بين القياس والسماع وبين التركيب والدلالة.
٥. ثبت أن اختلاف إعراب الجملة التابعة يؤدي إلى اختلاف دلالي مؤثر في فهم النص، خاصة في قضايا التخصيص والتوضيح والثبوت والتجدد.

التوصيات

١. التوسع في دراسة الخلاف النحوي في كتب النحو المبكرة غير كتاب سيبويه مثل كتب المبرد والفراء وابن السراج للكشف عن تطور توجيه الجمل التابعة عبر العصور.
٢. دراسة الأثر الدلالي لاختلاف الإعراب في الجمل التابعة في النص القرآني دراسة تطبيقية موسعة تربط بين التفسير النحوي والتفسير البلاغي.
٣. الإفادة من مناهج اللسانيات الحديثة في إعادة قراءة الخلاف النحوي خاصة المناهج التداولية والنصية التي تعنى بالسياق ووظيفة التركيب.

٤. إجراء دراسات مقارنة بين مواقف البصريين والكوفيين في الجمل التابعة مع تحليل الخلفيات المنهجية والفكرية التي أدت إلى هذا الخلاف.
٥. توجيه الباحثين إلى العناية بالجانب الدلالي في الدرس النحوي وعدم الاقتصار على العرض الشكلي للقواعد والإعرابات.
- هوامش البحث**

-
- ١ - الأنباري : ١٩٨٦ ، ٥/١ .
- ٢ - ابن هشام : ١٩٩٨ ، ١٠/١ .
- ٣ - سيبويه : ١٩٨٨ ، ٢٠/١ .
- ٤ - الأنباري : ١٩٨٦ ، ١/٢٧ .
- ٥ - المبرد : ١٩٩٤ ، ١/٤٥ .
- ٦ - ابن جني : ١٩٩٩ ، ٢/١١٢ .
- ٧ - الأنباري : ١٩٨٦ ، ٢/٤٨ .
- ٨ - ابن هشام : ١٩٩٨ ، ٢/٣٣٧ .
- ٩ - سيبويه : ١٩٨٨ ، ٤/٣٠٠ .
- ١٠ - المصدر نفسه : ١/٨٥ .
- ١١ - ابن هشام : ١٩٨٨ ، ٢/٣٢٠ .
- ١٢ - الأنباري : ١٩٨٦ ، ١/١١٢ .
- ١٣ - المبرد : ١٩٩٤ ، ٢/١٥٦ .
- ١٤ - سيبويه : ١٩٨٨ ، ٣/٢١٠ .
- ١٥ - ابن جني : ١٩٩٩ ، ١/٢٤٥ .
- ١٦ - الزركشي : ١٩٨٤ ، ٢/٧٨ .
- ١٧ - ابن هشام : ١٩٩٨ ، ٢/٣٥٠ .
- ١٨ - هذيل السلطان : ١٩٨٥ ، ٤٥ .
- ١٩ - سيبويه : ١٩٨٨ ، ١/١٥ .
- ٢٠ - المبرد : ١٩٩٤ ، ١/٣٣ .
- ٢١ - الزركشي : ١٩٨٤ ، ١/٢٢٠ .
- ٢٢ - ابن جني : ١٩٩٩ ، ١/٧٨ .
- ٢٣ - Carter, M. G. ,1988, p: 12 .
- ٢٤ - Versteegh, K. ,1989 , p:156 .
- ٢٥ - Owens, J. ,2006, , p: 89 .
- ٢٦ - سيبويه : ١٩٨٨ ، ١/١٤٢ .
- ٢٧ - المبرد : ١٩٩٤ ، ٢/١٨٩ .
- ٢٨ - ابن هشام : ١٩٩٨ ، ٢/٣٢٥ .
- ٢٩ - الأنباري : ١٩٨٦ ، ١/١٣٥ .
- ٣٠ - ابن جني : ١٩٩٩ ، ٢/١٦٧ .
- ٣١ - سيبويه : ١٩٨٨ ، ١/١٣٠ .
- ٣٢ - ابن هشام : ١٩٩٨ ، ٢/٢٩٨ .
- ٣٣ - الأنباري : ١٩٨٦ ، ١/١٤٢ .

- ٣٤ - المبرد: ١٩٩٤، ٢ / ٢١٠.
 ٣٥ - سيبويه: ١٩٨٨، ١ / ١٣٥.
 ٣٦ - ابن جني: ١٩٩٩، ٢ / ١٨٩.
 ٣٧ - السيرافي: ٢٠٠٨، ٢ / ٤٥.
 ٣٨ - ابن هشام: ١٩٩٨، ٢ / ٣١٥.
 ٣٩ - الفراء: ١٩٨٠، ١ / ٢٨.
 ٤٠ - جواد: ٢٠٠٦، ٧٣.

- 41 -Carter, M. G. , 1972 , p: 76-87.
 42 - Versteegh, K,1995: p. 89.
 43 - Ryding, K. C. ,2005 , p: 618.
 44 - Owens, J., 1990, p: 118-135.
 45 -Carter, M. G. , 1981, p. 201.
 46 -Peled, Y. 1990, p: 45-67.
 47 -Johnstone, T. M. ,1963, p: 571-601.
 48 -Holes, C. ,1995 , p. 134.
 49 -Heath, J. ,1987, p. 167.
 50 -Zarkashi,,1995, p. 223.
 51 -Ryding, K. C. , 2005, p. 612.
 52 -Hoyland, R. G. , (2006 p. 145.
 53 -Versteegh, K. ,1997, p. 78.
 54 -Kinberg, L,1992, p. 23.
 55 -Carter, M. G. ,1981 ,p. 189.
 56 -Johnstone, T. M. ,1977, p. 156.
 57 -Zohar, M. ,1999 , p. 45.
 58 -Owens, J. , 1988 ,p. 234.
 59 -Holes, C. , 2004, p. 89.
 60 -Peled, Y. ,1992, p. 167.

- ٦١ - سيبويه: ١٩٨٨، ١ / ١٣٠-١٥٠.
 ٦٢ - المبرد: ١٩٩٤، ١ / ٢٢٠-٢٢٠.
 ٦٣ - الفراء: ١٩٨٣، ١ / ١٠-١.
 ٦٤ - الأنباري: ١٩٩٨، ١ / ١٣٠).
 ٦٥ - ابن هشام: ١٩٩١، ٢ / ٣٣٧.
 ٦٦ - ابن جني: ١٩٩٩، ج ١-٢، ١٠٠-١٥٠.
 ٦٧ - ابن عقيل: ٢٠٠٢، ص: ٣٠٠.
 ٦٨ - سيبويه: ٢٠٠٤، ١ / ٥٠-٥٠.
 ٦٩ - السامرائي: ٢٠٠٠، ص ١-٢٠.
 ٧٠ - رمضان: ٢٠١٠، ص: ٢٧-٤٨.
 ٧١ - ابن قتيبة: ١٩٦٦، ص ٣٤.
 ٧٢ - السجستاني: ١٩٩٧، ص: ٦٧.
 ٧٣ - ابن الأنباري: ١٩٨٨، ص: ١١٢.
 ٧٤ - ابن السراج: ١٩٨٦، ٢ / ٨٩.
 ٧٥ - الزواج: ١٩٨٥، ٣ / ١٤٥.
 ٧٦ - ابن عبد ربه: ١٩٩٢، ٤ / ٢١٠.

٧٧ - مندور: ١٩٧٢، ص: ١٥٦ .

٧٨ - الفيومي: ١٩٨٥، ص: ٢٠١ .

٧٩ - القطبي: ١٩٩٤، ص: ٧٨ .

قائمة المراجع :

١. ابن عبد ربه، أحمد بن محمد ، العقد الفريد، دار الجيل، بيروت ، ١٩٩٢، ج ٤: ٢١٠.
٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، دار الهدى، القاهرة، ١٩٩٩، ج ١: ٧٨، ٢٤٥، ج ٢: ١١٢ - ١٨٩).
٣. ابن السراج، محمد بن السري ، الإصابة في النحو، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦، ج ٢: ٨٩.
٤. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ٢٠٠٢، ص: ٣٠٠.
٥. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم ، تأبير الشعر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص: ٣٤.
٦. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٨، ج ١: ١٠، ج ٢: ٢٩٨ - ٣٥٠.
٧. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي ، القاهرة، ١٩٩٨، ج ١: ١٠، ج ٢: ٢٩٨ - ٣٥٠.
٨. ----- ، شرح القصائد السبع الطوال ، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٨: ١١٢.
٩. السجستاني، أبو الحسن ، الأرشاد إلى أوجه الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٧م: ٦٧.
١٠. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨، ج ٢: ٤٥.
١١. مندور ، محمد ، النحو المعاصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢، ١٥٦.
١٢. السامرائي، فاضل صالح ، مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٠، ص: ١ - ١٠.
١٣. سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط ٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ج ١: ١٥ - ٥٠، ج ٣: ٢١٠، ج ٤: ٣٠٠.
١٤. الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٨٣، ج ١: ٢٨، ج ٢: ١ - ١٠.
١٥. الفيومي، طه حافظ ، الدلالة النحوية ، منشأة المعارف ،الإسكندرية، ١٩٨٥، ص: ٢٠١.
١٦. القطبي، أبو علي ، الكتاب في النحو، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤، ص: ٧٨.
١٧. المبرد، محمد بن يزيد ، المقتضب، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٤، ج ١: ٣٣ - ٤٥، ج ٢: ١٥٦ - ٢١٠.
١٨. الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٥، ج ٣: ١٤٥.
١٩. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٤، ج ١: ٢٢٠، ج ٢: ٧٨.
٢٠. عبد التواب، رمضان، مصادر الخلاف النحوي في التراث العربي ، مجلة ASJP للدراسات اللغوية، ٢٠١٠، ٤(٢)، ص: ٢٧ - ٤٨.
٢١. جواد، حسن عبد الغني ، مفهوم الجملة عند سيبويه ، مجلة الدراسات النحوية، ٢٠٠٦: ٧٣.
٢٢. هزيل السلطان، عبد الرحمن ، سيبويه حياته وكتابه، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥ : ٤٥.

References (English Translation)

1. Ibn 'Abd Rabbih, Aḥmad ibn Muḥammad. (1992). *Al- 'Iqd al-Farīd* (The Unique Necklace) (Vol. 4). Beirut: Dār al-Jīl. (p. 210).
2. Ibn Jinnī, Abū al-Faṭḥ 'Uthmān ibn Jinnī. (1999). *Al-Khaṣā'is* (The Characteristics) (Vol. 1). Cairo: Dār al-Hudā(pp. 78, 245).
- Ibn al-Sarrāj, Muḥammad ibn al-Sarī. (1986). *Al-Iṣābah fī al-Naḥw* (Accuracy in Grammar) (Vol. 2). Beirut: 'Ālam al-Kutub. (p. 89).
- Ibn 'Aqīl, 'Abd Allāh ibn 'Abd al-Raḥmān. (2002). *Sharḥ Ibn 'Aqīl on Ibn Mālik's Alfiyya* (Ed. Muḥammad

- Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd). Cairo: Dār al-Turāth. (Chapters on Predicate and Circumstantial Clauses, p. 300).
3. Ibn Qutaybah, ‘Abd Allāh ibn Muslim. (1966). *Ta’bīr al-Shi’r* (Interpretation of Poetry). Cairo: Dār al-Ma’ārif. (p. 34)
4. Ibn Hishām al-Anṣārī, Jamāl al-Dīn ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. (1998). *Mughnī al-Labīb ‘an Kutub al-A’arīb* (Dispensing with Grammatical Manuals) (Vol. 1). Damascus: Dār al-Fikr. (p. 10).
5. Ibn al-Anbārī, Abū al-Barakāt ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. (1986). *Al-Inṣāf fī Masā’il al-Khilāf bayna al-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa al-Kūfiyyīn* (Fair Judgment in Grammatical Disputes) (Vol. 1). Beirut: Dār al-Jīl. (pp. 5, 27, 112, 130, 135, 142)
6. ----- (1988). *Sharḥ al-Qaṣā’id al-Sab‘ al-Ṭiwāl* (Commentary on the Seven Long Odes). Cairo: Dār al-Turāth. (p. 112).
7. Al-Sijistānī, Abū al-Ḥasan. (1997). *Irshād al-Arshād ilā Awjuh al-I’rāb* (Guidance to the Aspects of Grammatical Inflection). Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyya. (p. 67).
8. Al-Sīrāfī, Abū Sa’īd al-Ḥasan ibn ‘Abd Allāh. (2008). *Sharḥ Kitāb Sībawayh* (Commentary on Sībawayh’s Kitāb) (Vol. 2). Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyya. (p. 45)
9. Al-Saḥrāwardī, Muḥammad Mandūr. (1972). *Al-Naḥw al-Mu’āṣir* (Contemporary Grammar). Cairo: Dār al-Ma’ārif. (p. 156)
10. Al-Sāmarrā’ī, Fāḍil Ṣāliḥ. (2000). *Maḥmūm al-‘inda Sībawayh* (The Concept of the Sentence in Sībawayh). Baghdad: Dār al-Shu’ūn al-Thaqāfiyya al-‘Āmma. (pp. 1–20)
11. Sībawayh. (1988). *Al-Kitāb* (Vol. 1, Ed. ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, 3rd ed.). Cairo: Egyptian General Book Organization. (pp. 15, 20, 85, 130, 135, 142).
12. Al-Farrā’, Yaḥyā ibn Ziyād. (1983). *Ma’ānī al-Qur’ān* (Vol. 1, Ed. Aḥmad Yūsuf Najātī et al.). Cairo: Dār al-Miṣriyya li-l-Ta’līf wa al-Tarjama. (pp. 1–10)
13. Al-Fayyūmī, Ṭahā Ḥāfiẓ. (1985). *Al-Dalāla al-Naḥwiyya* (Grammatical Semantics). Alexandria: Munsha’at al-Ma’ārif. (p. 201)
14. Al-Quṭbī, Abū ‘Alī. (1994). *Al-Kitāb fī al-Naḥw* (The Book on Grammar). Beirut: Dār al-Fikr. (p. 78)
15. Al-Mubarrad, Muḥammad ibn Yazīd. (1994). *Al-Muqtaḍab* (Vol. 1). Cairo: Dār al-Ma’ārif. (pp. 33, 45)
16. Al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-Sarī. (1985). *Ma’ānī al-Qur’ān* (Vol. 3). Beirut: Dār al-Ma’rifa. (p. 145)
17. Al-Zarkashī, Badr al-Dīn Muḥammad ibn ‘Abd Allāh. (1984). *Al-Burhān fī ‘Ulūm al-Qur’ān* (Vol. 1). Beirut: Dār al-Ma’rifa. (p. 220)
18. ‘Abd al-Tawwāb, Ramaḍān. (2010). Sources of grammatical disagreement in the Arabic linguistic heritage. *ASJP Journal of Linguistic Studies*, 4(2), 27–48.
19. Jawād, Ḥasan ‘Abd al-Ghanī. (2006). The concept of the sentence in Sībawayh. *Journal of Grammatical Studies*. (p. 73)
- Hadhīl al-Salmān, ‘Abd al-Raḥmān. (1985). *Sībawayh: His Life and His Book*. Damascus: Dār al-Fikr. (p. 45).

21. Carter, M. G. (1972). Sarruf's concept of *naṣb al-fā'il* and the early development of Arabic syntax. *Journal of the International Association of Arabic and Islamic Studies*, 2, 76–87.
22. Carter, M. G. (1981). *Arab linguistic thought and the derivation of Arabic syntax*. Oxford University Press. (pp. 189, 201)
23. Carter, M. G. (1988). Arabic grammatical controversies and the history of Sībawayh's *Kitāb*. *Studia Islamica*, 68, 5–22. (p. 12)
24. Heath, J. (1987). *Ablaut and ambiguity in Arabic verbs*. Eisenbrauns. (p. 167)
25. Holes, C. (1995). *Modern Arabic: Structures, functions, and varieties*. Longman. (p. 134)
26. Holes, C. (2004). *Modern Arabic: Structures, functions, and varieties*. Georgetown University Press. (p. 89)
27. Hoyland, R. G. (2006). *Arabic literature in the post-classical period*. Cambridge University Press. (p. 145)
28. Johnstone, T. M. (1963). Some aspects of the grammar of the Shari dialect. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, 26(3), 571–601.
29. Johnstone, T. M. (1977). *Comparative studies in modern South Arabian*. Cambridge University Press. (p. 156)
30. Kinberg, L. (1992). Undetermined nouns as a semantic category in the Arabic grammatical tradition. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, 55(1), 23–38.
31. Owens, J. (1988). *The grammar of everyday Arabic*. Cambridge University Press. (p. 234)
32. Owens, J. (1990). Early Arabic grammatical theory and the predicatives. *Journal of Arabic Literature*, 21, 118–135.
33. Owens, J. (2006). *A linguistic history of Arabic*. Oxford University Press. (p. 89)
34. Peled, Y. (1990). Partitive negation in Classical Arabic syntax. *Zeitschrift für Arabische Linguistik*, 21, 45–67.
35. Peled, Y. (1992). *Conditional structures in Classical Arabic*. Otto Harrassowitz Verlag. (p. 167)
36. Ryding, K. C. (2005). *A reference grammar of Modern Standard Arabic*. Cambridge University Press. (pp. 612, 618)
37. Versteegh, K. (1989). *Greek elements in Arabic linguistic thinking*. Kluwer Academic Publishers. (p. 156)
38. Versteegh, K. (1995). *The Arabic language*. Columbia University Press. (p. 89)
39. Versteegh, K. (1997). *Landmarks in linguistic thought III: The Arabic linguistic tradition*. Routledge. (p. 78)
40. Zarkashi, M., & al-Rāzī, A. (1995). *Arabic syntax: A Qur'anic study*. Garnet Publishing. (p. 223)
41. Zohar, M. (1999). The syntactic status of the Arabic particle *inna*. *Journal of Arabic Linguistics*, 32, 45–60.